

الدرس الأول: الضوابط المنهجية في مراحل إعداد البحوث العلمية:

مقدمة:

تعد دراسة منهجية البحث العلمي من أهم الدراسات، التي تلقن للباحثين في عدد من مجالات العلوم النظرية والتطبيقية، ومنها مجال العلوم القانونية، فوظيفتها أن ينشأ لدى الطالب الأسلوب والطريقة العلمية في التعامل مع مختلف المواضيع القانونية . فالباحث/الطالب في دراسته لا يحتاج فقط إلى قدرة، أو ذاكرة كافية لتخزين واستيعاب المعلومات، بقدر ما يحتاج أيضا إكتساب رصيда منهجيا يساعده على توظيف معلوماته بشكل حسن وصحيح ، ذلك أن التنظيم نصف العمل كما يقال.

والباحث لا يمكن أن يكون منظما تنظيما منهجيا إذا لم يكن ملما بالخطوات والمراحل التأسيسية والتركيبية للبحث العلمي ، و سنقتصر في هذه الورقة البحثية على معالجة المراحل التأسيسية للبحث العلمي، دون المراحل التركيبية ، والتي يعبر عنها بالخطوات الأولية لإعداد البحث العلمي من خلال طرح التساؤل التالي:

ما هي أهم الخطوات التأسيسية لإجراء بحث علمي من الناحية المنهجية؟

المبحث الأول: ضوابط اختيار موضوع البحث العلمي وتحديد الإشكالية :

يبدأ الباحث كأول خطوة في مسيرة عملية البحث العلمي باختيار موضوع بحثه عبر طرح إشكالية محورية التي ستكون صلب الموضوع.

المطلب الأول: ضوابط اختيار موضوع البحث العلمي

من الطبيعي جدا أن تكون نقطة البداية في كتابة الأبحاث العلمية بصفة عامة والقانونية بصفة خاصة هي اختيار الموضوع محل البحث. والذي يعني المجال المعرفي الذي يختاره الباحث لانتقاء إشكالية محددة منه لتكون الموضوع الذي سيبحث فيه.¹ فلو أن طالبا في كلية الحقوق يريد أن يكتب بحثه خلال دراسته الجامعية ، يفترض أن يحدد المجال الذي سيبحث فيه ، هل يختار موضوع من موضوعات القانون الخاص أم القانون العام.

و يعتبر حسن إختيار موضوع البحث العلمي من أكثر ما يواجه الباحث من صعوبات في إعداد بحثه ، نظرا لتعدد واختلاف عوامل ومقاييس الاختيار. لهذا ينصح بالتريث والدقة وعدم التسرع في هذه المرحلة وإعطائها وقتها المناسب دون التفكير في ضياع الوقت ، لأن حسن الاختيار في الأول هو الذي سيوفر على الباحث جهدا كبيرا ووقتا ثمينا سيضيعهما ، لو اضطر فيما بعد لتغيير الموضوع نتيجة سوء الإختيار.

وتتحكم في عملية اختيار موضوع البحث مجموعة من العوامل منها ما يتعلق بالباحث وتسمى بالعوامل الذاتية ومنها ما يتعلق بالبحث العلمي وتسمى العوامل الموضوعية.

الفرع الأول: العوامل الذاتية لاختيار موضوع البحث العلمي:

تتعلق العوامل الذاتية التي تتحكم في اختيار موضوع البحث العلمي بشخص الباحث ومدى توفره على الاستعدادات الفطرية والعقلية والأخلاقية واللغوية لإنجاز نوع معين من البحوث العلمية نذكر منها :

* عامل الرغبة النفسية والذاتية للبحث في موضوع معين دون غيره ، فالعامل النفسي يلعب دورا لدى الباحث لأنه يعينه على المثابرة والصبر على مشاق البحث في الموضوع الذي يتطلب منه جهدا ووقتا ومالا ، كما أنه يحقق نوعا من الاندماج والترابط بينه وبين الموضوع . وهو الذي من شأنه ان يذلل الصعاب ويجعل الإرهاق الجسدي والمادي مجرد متعة تجعل الباحث ينجز بحثه وكأنه يمارس هواية له.²

* الاستعدادات الشخصية للباحث: يمكن تلخيص هذه الاستعدادات فيما يلي:

- **القدرات العقلية للباحث:** وهي القدرات والمكنات العقلية التي تمكن الباحث من القدرة على التعمق والفهم والتحليل والاستنتاج والاستدلال والقراءة ما بين السطور³، وفي ميدان العلوم القانونية لابد على الباحث أن يمتلك القدرة على القياس وكشف غموض النصوص القانونية المنظمة للظاهرة المدروسة ، والعمل على إيجاد البدائل والحلول المناسبة.

² شمشيم رشيد ، مناهج العلوم القانونية، دار الخلدونية ، الجزائر، 2006، ص 58

³ وهي قدرات تتفاوت من باحث لآخر حسب سعة الإطلاع وكثرة القراءة في شتى الوثائق العلمية التي لها علاقة بالموضوع وسنوات الدراسة المتخصصة.

- القدرات الجسمانية للباحث: على الباحث أن يراعي قدراته الجسمانية في اختياره لموضوع بحثه حتى لا يرهق نفسه بتحميلها أكثر مما تطيق.

- القدرات الاقتصادية للباحث : وهي من العوامل المهمة التي يجب مراعاتها أثناء اختيار الموضوع ، إذ هناك بحوث تتطلب مصاريف كثيرة كالمواضيع التي تتطلب التنقل واقتناء المراجع وتصويرها وترجمتها، مما قد يؤثر ذلك سلبا على البحث العلمي.

- القدرات اللغوية: يجب على الباحث إذا كان موضوع دراسته يتطلب الدراسات المقارنة ، ان يجيد العديد من اللغات الأجنبية ، حتى يتمكن من الترجمة الصحيحة للموضوعات المكتوبة بهاته اللغات.

- معيار التخصص العلمي للباحث: من المعايير التي تحترمها مؤسسات التعليم العالي ويراعها الباحث أثناء اختيار موضوع البحث ، معيار التخصص العلمي ، فهذا المعيار لا يمكن النزول عنه أو التغاضي عنه ، إذ يصعب على الباحث الذي زوال دراسته في فرع معين أن يختار موضوعا لا يدخل ضمن تخصصه.

الفرع الثاني: العوامل الموضوعية لاختيار موضوع البحث العلمي:

إلى جانب العوامل الذاتية، هناك مجموعة من العوامل الموضوعية التي تتوقف عليها عملية اختيار موضوع البحث العلمي والتي سنجمل أهمها فيمايلي:

- **عامل الزمن:** إن الباحث مضطر إلى احترام المدة الزمنية الممنوحة له لإعداد بحثه العلمية وهي تختلف باختلاف نوع البحث، فمثلا يتطلب إنجاز أطروحة الدكتوراه أربع سنوات قابلة للتمديد سنتان، ومذكرة الماجستير مدة إنجازها سنة قابلة للتمديد سنة، أما مذكرة ماستر غالبا تعد في السداسي الثاني أي ما يقارب ستة أشهر.....⁴

- **عامل مدى توفر المادة العلمية المتعلقة بموضوع البحث:** أكثر ما على الباحث مراعاته في اختيار موضوع بحثه ، هو عامل توفر الوثائق العلمية المتعلقة بالموضوع، خاصة البحوث العلمية التي تنجز من أجل الحصول على درجة علمية ، كدرجة الماجستير أو الدكتوراه ، حيث يشترط

⁴ بوحفص عبد الكريم ، دليل الطالب لإعداد وإخراج البحث العلمي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ، 2006، ص

لإنجازها أن يعتمد الباحث على العديد من المراجع والمصادر ، هذه الأخيرة التي تؤثر أيضا في القيمة العلمية للبحث وتؤكد عنصر الثقة في نتائج البحث ، كما أن الباحث يستطيع أن يلم بجميع حقائق الموضوع .⁵ فالبحوث العلمية التي تتعدم فيها المراجع والمصادر العملية تفقد قيمتها العلمية بحيث تعتبر هذه المصادر والمراجع العمود الفقري في إنجاز هذه البحوث.

- **معيار القيمة العلمية لموضوع البحث العلمي:** يتعين على الباحث أن يختار موضوعا ذا قيمة علمية نظرية وتطبيقية وفقا لمقاييس ومعايير موضوعية انطلاقا من طبيعة التخصص ومن مجموع المزايا والفوائد التي تحققها نتائج بحثه والكشف عن الحقائق العلمية المرتبطة به.⁶ ولذلك يتعين أن يكون موضوع البحث جديدا لم يسبقه إليه احد ، إلا إذا كان يريد إجراء بحثه باستخدام منهج مغاير وأدوات مختلفة وأن يدرسه من زاوية أخرى أو كان يريد أن يتبين ما يحدث من اختلاف في النتائج إذا أجرى بحثه بعد فترة معينة.⁷ (كوجود إتجاه تشريعي حديث).

وتجدر الإشارة إلى أنه تم في الجزائر إنشاء مركز سجلات خاص بالرسائل والأطروحات الجامعية التي نوقشت أو التي هي في طور الإنجاز، تقاديا لعدم تكرار البحوث العلمية.

- **معيار أن يكون موضوع البحث محددا ومتصفا بالأهمية:** معظم الطلبة يميلون إلى اختيار موضوعات عامة كبيرة، والموضوع العام الشامل تصعب السيطرة عليه، وغالبا ما يؤدي بالباحث إلى التوقف في مراحل لاحقة ، إن الموضوع العام وإن كان يصلح لكتابة كتاب أو موسوعة إلا أنه لا يصلح لبحث علمي ، فالبحث العلمي عبارة عن دراسة مكثفة في موضوع محدود، إنه بمثابة اختيار نقطة من محيط المعرفة وهذا هو التعمق المطلوب في البحوث.⁸

كما أن دور المشرف هو مساعدة الباحث على تحديد الموضوع ، حتى لا ينجز عملا جد مختصرا أو عملا جد مبالغ فيه . ومن ثمة يجب تجنب المواضيع التالية:

- الموضوع الواسع جدا.

- الموضوع الضيق جدا.

⁵ عمار عوابدي ، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في العلوم القانونية والإدارية، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1983 ، ص 52.

⁶ المرجع نفسه، ص 48

⁷ محمد شفيق، البحث العلمي، الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ،

1996، ص 23.

⁸ سيد هواري، دليل الباحثين، مرجع سابق، ص 26.

- الموضوع المستهلك.

وبالمقابل يجب تحديد موضوع البحث أي حصره في جزئية معينة تدخل أصلا ضمن موضوع أكثر شمولا، وهذا الموضوع يدخل بدوره في موضوع أعم وأشمل ثم تعميق البحث تماما حول الجزئية التي تم تحديدها.⁹

ويرى البعض أن التمييز بين الموضوع العام والموضوع الجزئي يعني في الحقيقة التمييز بين أسلوبين أو طريقتين في البحث، طريقة البحث الأفقي وطريقة البحث العمودي ، فحين يكون الموضوع عاما فالبحث يكوف أفقيا أي يستدعي الخوض في مجموعة من الإشكاليات المتميزة التي يحاول الباحث صهرها في إطار وحدة موضوعية، وهي طريقة معيبة ، نظرا لتشعب واتساع موضوع البحث ولأن الباحث يتهيأ في مواضيع متنوعة نتيجة إشكاليات الموضوع حيث يغلب الطابع التعميمي لاتساع وتشعب الموضوع.¹⁰

أما البحث في الموضوع الجزئي فإنه يكون بحثا عموديا بحيث يكون الباحث ملزما بالتعمق داخل الإشكالية الواحدة. والبحث هنا يتناول مجموعة من المواضيع ذات الربط الموضوعي الواحد.

- معيار الدرجة العلمية المحصل عليها بعد إنجاز البحث:

إن طبيعة الدرجة العلمية المتوخاة من إعداد البحث العلمي بدورها تتحكم في طبيعة موضوع البحث ، حيث يجبر الباحث على اختيار موضوع دون آخر وذلك بما يتناسب والدرجة العلمية التي يصبوا للحصول عليها سواء كانت أطروحة دكتوراه أو مذكرة ماجستير أو ماستر أو ليسانس كما يؤثر ذلك على الناحية الشكلية للبحث سواء من حيث عدد الصفحات أو تبويب وتقسيم البحث.

المطلب الثاني/ أسس تحديد إشكالية البحث:

مشكلة الدراسة هي المحور الرئيسي الذي يدور حوله البحث وهي عبارة عن تساؤلات تدور في ذهن الباحث وإحساس بوجود خلل ما أو ربما غموض في جانب معين ، يريد الباحث استجلاء أمره ، أو هي قضية تم الإختلاف حولها وتباينت وجهات النظر بشأنها ، ويقتضي إجراء عملية

⁹ زين بدر فراج، أصول البحث القانوني ، دار النهضة العربي، القاهرة ، 1993، ص44.

¹⁰ عبد الواحد الناصر، مفاتيح المنهجية، مطبعة إبيت الرباط ، 1995، ص 6.

البحث في جوهرها¹¹، وهذا ما يعني أن هناك أمرا ما أثار رغبة التقصي والتتقيب عند الباحث بغرض فك الغموض الذي يغلف هذا الأمر أو إيجاد مقترحات تقدم كحلول لهذا الأمر ، ولتحديد مشكلة البحث لا بد من مراعاة مجموعة من الإعتبارات أهمها:¹²

- أن تكون المشكلة في نطاق تخصص الباحث.
- أن تكون ضمن اهتماماته البحثية.
- يجب أن تصاغ في صورة واضحة ودقيقة ، وذلك بتجنب استعمال بعض المصطلحات الفضفاضة التي يمكن تأويل معناها.
- يجب ألا تكون مشكلة البحث عامة ولا غامضة من جهة ، ومن جهة أخرى لا تكون ضيقة ومحدودة ، بحيث تجعل مضمون البحث يفوق حدود الإجابة عليه ، مما يؤثر على القيمة العلمية للبحث .
- أن تتسم بالحدائثة ، أي لم يتم تناولها بالبحث من قبل أو أن يكون تم تناولها من زوايا غير الزاوية التي ينوي الباحث أن يتناولها منها، وهذا يعني محاولة التطرق لجوانب جديدة أو لجوانب قديمة لم يتوصل اليها الباحثون لنتائج قاطعة بخصوصها . وعليه يستحسن أن تكون المشكلة إضافة حقيقية للمعرفة ، فيسأل الباحث نفسه ماهي الإضافة التي سوف يضيفها هذا البحث للمعرفة؟.
- أن تكون قابلة للبحث.
- يجب وضع حدود للمشكلة الموضوعية ، بحيث تحذف كل الجوانب التي لا يتضمنها البحث ، إذ على الباحث وفي كل مراحل وأجزاء بحثه أن يراعي عدم الخروج عن حدود محاولة الإجابة عن المشكلة المطروحة سابقا ، بحيث يفترض أن كل المناقشات التي ستدور في البحث تتمحور حول إيجاد حل لهذه المشكلة.
- بعد اختيار الباحث لموضوع بحثه وتحديد مشكلة له ، وبعد التعمق فيه قد تظهر له إشكاليات أخرى تحتاج إلى معالجة ، وهذا الأمر منطقي ، فنظرة الباحث لموضوع البحث في بدايته تختلف

¹¹ متولي النقيب ، مهارات البحث عن المعلومات وإعداد البحوث في البيئة الرقمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة ، 2008 ، ص 56.

¹² المرجع نفسه، ص 56

عن نظرتة له بعد الدراسة الطويلة ، وفي هذه الحالة قد يغير الباحث صياغة المشكلة فيوسعها أو يضيقها ، او يعيد النظر فيها من الأساس إذا ما رأى أن مشكلة أخرى هي الجديرة بالدراسة.

المبحث الثاني: نظام جمع المادة العلمية.

بعد مرحلة اختيار موضوع البحث العلمي والقيام بكافة الإجراءات الإدارية المطلوبة لتسجيله رسميا تأتي مرحلة البحث عن الوثائق العلمية والمعلومات المختلفة ، لتأتي بعدها القراءة لكل ما تم جمعه

المطلب الأول : جمع المادة العلمية

وتكمن أهمية استجماع المادة العلمية، في كون نجاح البحث العلمي . وخاصة في المجال القانوني واكتسابه القيمة العلمية، رهين بقوة المصادر والمراجع والوثائق الموثوقة والجديّة، التي تم الاعتماد عليها في انجاز البحث المذكور.

تتقسم عملية جمع المادة العلمية من منابعها، إلى مصادر ومراجع رئيسة وأخرى ثانوية مساعدة. فالمصادر هي تلك الوثائق الأساسية التي لم يتدخل وسيط لتفسيرها أو تحليلها أو تعليقها.¹³ ومثالها النصوص القانونية على إختلاف أنواعها ، الأحكام والقرارات القضائية ، الإحصائيات الرسمية... وأما المراجع وهي تلك الوثائق التي يدخل وسيط بين المصدر والقارئ من خلال تحليلها وتعليقها ومناقشتها. ومثالها الكتب والمؤلفات القانونية الأكاديمية العامة والمتخصصة في موضوع من الموضوعات أطروحات ورسائل جامعية ، مقالات ، محاضرات منشورة .

يثور التساؤل دائما حول هل الأنترنيت مرجع أم لا؟

تعتبر أداة من أدوات البحث العلمي على غرار الأدوات الأخرى، إذا كانت هناك مواقع تتضمن معلومات أكاديمية تسند إلى المتخصصين ، أما إذا تضمن الموقع معلومات عامة فهنا لا تعتبر مرجع.

المطلب الثاني: كيفية الاستفادة من المراجع العلمية

أولاً: ضوابط القراءة

¹³ عبد النور ناجي ، منهجية البحث القانوني ، منشورات جامعة باجي مختار عنابة ، الجزائر ، 2003،ص 24.

يجب على كل باحث أن يقوم بقراءة كل مرجع قبل الشروع في عملية التدوين، أو بالأحرى تدوين الجزء الذي ينصب عليه بحثه.

وعملية القراءة والتأمل والفهم والاستيعاب هي عملية بالغة الأهمية في البحوث العلمية والقانونية على الخصوص، وهي تساعد الباحث إلى الوصول إلى حقائق عملية دقيقة وواضحة.¹⁴ غير أن القراءة المطلوبة هي تلك القراءة المنهجية الرامية إلى تدوين محكم ومنظم للمعلومات، والتي يشترط فيها إتباع مايلي:¹⁵

- يجب أن تكون القراءة واسعة وشاملة لكافة الوثائق والمصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع، وأن تكون متعددة وعميقة الفهم والإطلاع.

- يجب أن تكون القراءة منظمة ومرتبطة لا ارتجالية وعشوائية، لأن تنظيم الأفكار والمفاهيم المستنبطة من خلالها.

- يجب الإلتباه والتركيز في القراءة وفي فهم ما يقرأ فهما تاما وواضحا.

- القراءة في دوائر المعارف العامة ثم المتخصصة بما فيها القانونية.

- الاطلاع على الموضوع في المصادر التشريعية والقضائية.

- البدء بالمؤلفات الجديدة والحديثة، واعتماد الطبعة الجديدة للكتاب الواحد.

ثانيا: أنواع القراءة

تقسم القراءة إلى ثلاثة أنواع :

1-القراءة السريعة:

هي تلك القراءة الخاطفة الاستطلاعية، التي تشمل الاطلاع على فهارس وعناوين المراجع والمصادر المتعلقة بموضوع البحث، والتي تستهدف تحديد الموضوعات والمعلومات، المرتبطة بالموضوع وتقييم الوثائق المجمعة، من حيث درجات ارتباطها، وكذا معرفة سعة وآفاق الموضوع وجوانبه المختلفة.

2- القراءة العادية :

¹⁴ عمار عوابدي ، مرجع سابق ، ص 62.

¹⁵ علي ضوي، منهجية البحث القانوني، منشورات لثلية القانون، جامعة ناصر، الطبعة الثانية، 1993

تركز هذه القراءة حول الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة والاستطلاعية، وعلى الباحث، وهو يقوم بهذه العملية تسجيل الملاحظات والأفكار المهمة، في بطاقة خارجية، يدون عليها اسم المؤلف والمرجع ورقم الصفحة، وكذا كل البيانات التوثيقية.

3- القراءة العميقة والمركزة:

تتصب هذه القراءة حول بعض الوثائق والمراجع والمعلومات، ذات القيمة العلمية، وذات الارتباط الشديد بالموضوع محل الدراسة، أو البحث، وتتطلب هذه القراءة الكثير من التركيز والتعمق والتمعن في الأفكار والمعلومات الموجودة في هذه الوثائق والمراجع، وتخضع هذه القراءة أكثر من غيرها من أنواع القراءات، إلى الصرامة في الالتزام بشروط وقواعد القراءة السابقة البيان.

ثانياً: جمع وتخزين المعلومات

إن عملية تدوين المعلومات تكنسي أهمية قصوى في التعامل مع مختلف المراجع المكونة للمادة الأولية لكل بحث علمي، و يمكن النظر إلى هذه العملية من خلال الأساليب والطرق المتبعة من قبل الباحثين والتي يمكن إرجاعها إلى أسلوبين:

أ/ أسلوب تقليدي: والذي يعتمد على طريقتين لجمع المعلومات وهما طريقة البطاقات ، وطريقة الملفات المقسمة. وهي أساليب لا تهدف إلى الكتابة النهائية ، وإنما تهدف إلى قيام الباحث بتكوين مادة أولية لبحثه، يرجع إليها مباشرة بدلاً من الرجوع إلى المرجع.

1/ أسلوب البطاقات: ويعتمد هذا الأسلوب في جمع المعلومات وتدوينها في بطاقات خاصة صغيرة، أو متوسطة الحجم من الورق المقوى، ذات المقاس الواحد (9×15 سم أو 14×17 سم أو 15×24 سم)

2/ أسلوب الملفات هو عبارة عن غلاف سميك، من الورق المقوى، أو البلاستيك يثبت الأوراق المنقوبة بحلقات معدنية، وهما عادة حلقتان من حديد، يمكن فتحها وغلقها، بحيث يوضع بهما أوراق منقوبة توضع في الداخل .

وتستخدم الملفات حسب طريقتين:

الأولى: استخدام ملف واحد لتجميع سائر الأوراق، وهذا الأسلوب يلائم البحوث الصغيرة والمتوسطة.

الثانية: تتجلى في تخصيص عدة ملفات للبحث، كأن يخصص لكل مبحث، أو فصل، أو مطلب ملف

مستقل

والأسلوب الحديث: وينقسم إلى طريقتين:

1/ النسخ أو التصوير: الملاحظ أن تصوير المراجع بالنسخ السريع، تعرف إقبالا كبيرا لدى الباحثين نظرا ليسرها و وفرتها بأثمنة جد مناسبة، وتوفيرها للوقت والجهد، الذي يقضيه الباحث، في نقل ونسخ المرجع باليد، ولذلك غالبا ما يعتمد إلى تصوير المرجع، أو الوثيقة، أو الاقتصار على نسخ جزء أو فقرة من المرجع، دون باقي الفقرات الأخرى، التي لا علاقة لها بموضوع البحث، ويتعين على الباحث تصوير صفحة الغلاف، لإثبات كل بيانات المرجع، ويجب التنبيه إلى أن دار وسنة النشر، قد يتم اثباتهما في الصفحة الداخلية للمرجع، أو في نهايته، وبالتالي يجب التقطن لذلك، حتى تكون جميع البيانات المرتبطة بالمرجع متوافرة.

2/ التخزين عن طريق الحاسوب: يعد الحاسب الآلي من أهم الوسائط التي يستخدمها الباحثين، في كتابة البحوث العلمية، وميزة هذا الأسلوب العلمي، أنه يهتم بحفظ المعلومات بعد تخزينها، دون أن يتأثر ببعض العوامل الطبيعية، التي قد تتلف وتفقد الأوراق، أو تشوه الأسطر المكتوبة. ويكمن هذا النظام العلمي، أنه يسمح للباحث تغيير المعلومات، أو إضافة بعضها، أو حذف البعض الآخر بسهولة ويسر، عكس الكتابة اليدوية، التي قد يجد الباحث، عناءا في تعديل وتغيير المادة العلمية التي يكون قد كتبها من ذي قبل.

المبحث الثالث: تقسيم موضوع البحث أي صياغة التصميم

تهدف عملية تصميم البحث إلى التحديد الدقيق لموضوع البحث ، مما يساعد الباحث على الخوض في عناصر البحث والعمل على معالجتها قصد استكمال جوانب البحث المختلفة والوصول إلى صورته النهائية بالإجابة على جميع التساؤلات المثارة فيه.¹⁶

المطلب الأول: أهمية التقسيم

ويكتسي التصميم القانوني أهمية كبيرة نظرا لما يتطلبه علم القانون من صرامة منهجية تقتضي الدقة والوضوح.

ونشير إلى أنه يصعب التقيد بتصميم نهائي من طرف الباحث منذ البداية ، بحيث يمكن للباحث إجراء تغييرات كلما لزم الامر ذلك ، كما يمكن إضافة عناصر معينة لموضوع البحث . هذا يعني

¹⁶ زين بدر فراج ، المرجع السابق ص 61.

أنه لا يمكن اعتماد تصميم نهائي إلا بعد الانتهاء من البحث كله. كما أن وضع التصميم يستدعي الإلمام بمنهجية المقدمة، وبطريقة تجزئة صلب الموضوع ، وبكيفية التخريج في الخاتمة.¹⁷

المطلب الثاني: ضوابط إعداد خطة بحث

وعموماً فإن البحث العلمي يقتضي وضع تصميم جيد وسليم من خلال:

- أن ينطلق الباحث في تقسيمه للموضوع من مشكلة البحث أو الفكرة العامة له ، فتكون كل عناصر الخطة عبارة عن مشكلات فرعية تشكل في مجموعها المشكلة الأساسية للبحث حتى لا يخرج الباحث عن موضوع بحثه .
- مراعاة الترتيب المنطقي باحترام الارتباط الموضوعي، وإبراز الأفكار العامة الرئيسية والجزئية ، واحترام التسلسل التاريخي واحترام التسلسل المنطقي للأفكار كتجنب عرض الإستثناء قبل المبدأ أو الآثار قبل الشروط.
- أكثر ما على الباحث مراعاته أثناء تقسيمه للبحث ، هو المحافظة على التوازن من الناحية الشكلية والموضوعية للخطة. ومعنى التوازن الشكلي أن يتساوى عدد فصول الأبواب، وعدد مباحث الفصول وعدد مطالب البحوث وهكذا.
- أما التوازن من الناحية الموضوعية للخطة فهو يعني عدد الصفحات لكل قالب من القوالب المستعملة ، فإذا قسم الموضوع إلى فصلين ، يجب أن تكون عدد الصفحات المخصصة لكل فصل متساوية أو متقاربة مع فصول أخرى. ولهذا يجب منذ البداية وقبل الإنطلاق في عملية الكتابة مراعاة ذلك.
- يجب أن تكون كل عناصر الخطة مترابطة فيما بينها ، بحيث إذا حذفنا أحد العناصر يظهر الخلل بوضوح في البحث. وهذا ما يميز خطة البحث العلمي عن المؤلفات الحرة التي تظهر في شكل كتب ومجلات وغيرها ، لأنها في الغالب تحتوي على موضوعات مستقلة عن بعضها إلا من ناحية كونها مادة واحدة.

- يجب عند صياغة عنوان معين أن تكون لُغْل العناوين الجزئية التي تدخل في إطاره تعبر عن ذلك العنوان.

ورغم حرية الباحث في الأخذ بالتقسيم الذي يريته كأن يكون تقسيماً ثنائياً أو ثلاثياً أو رباعياً ، فإن أفضلية التقسيم الثنائي على غيره من التقسيمات تؤكدُها الملاحظات التالية:¹⁸

- إن التقسيم الثنائي يدل على مهارة الباحث في مجال التركيب بحيث أنه يكون ملوماً بتصنيف مسائل البحث الرئيسية والفرعية بصورة عامة إلى مجموعتين متميزتين ومتوازنتين

- إن التقسيم الثنائي هو دليل قاطع على سيطرة وتحكم الباحث في توزيع مادة البحث بحسب نوعها بحيث تظهر قوة التصميم أو ضعفه بسهولة وبسر.

- إن التقسيم الثنائي هو الأصعب والأكثر جمالاً ودقة.

وتأسيساً على هذه المعطيات فإن الباحث يلتزم الشكل الهندسي التالي للبحث إذ بعد أن يحدد عنوان البحث أو الموضوع ينتقل إلى المقدمة يطرح فيها أهمية الموضوع ، أهداف الموضوع ، دوافع إختيار الموضوع ، نطاق الموضوع ، صعوبات البحث ، الدراسات السابقة ثم تليها التقسيمات الرئيسية والفرعية (الأبواب ، الفصول ، والمباحث ، المطالب ، الفروع والفقرات ، أولاً ، ثانياً ثم الأرقام 1-2-3 ثم الحروف.....) ويخلص إلى خاتمة البحث وتدرج فيها النتائج المتوصل لها والإقتراحات والحلول.